الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANEAQ
Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

محضر الاجتماع التاسع لمجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

المنعقد بتاريخ 15 دجنبر 2020

ANEAQ

محضر اجتماع مجلس إدارة

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

بتاريخ 15 دجنبر 2020

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه التاسع عن بعد، عن طريق المناظرة المرئية، وذلك يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال. وقد ترأس هذا الاجتماع السيد إدريس أوعويشة، الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين.

في بداية كلمته، رحب السيد الوزير المنتدب بأعضاء مجلس إدارة الوكالة، وبالعضوين الجديدين بالمجلس في شخص كل من السيد أمين بن سعيد رئيس جامعة الأخوين، والسيد محمد بريول مدير المعهد العالي للدراسات البحرية، خلفا لكل من السيدة نادية بن الشيخمية مديرة بشركة «WANA CORPORATE» والسيد محمد عبد الفتاح الشريف الشفشاوني مدير سابق للمعهد الوطني للبريد والمواصلات اللذين حظيا بالشكر والتقدير لمساهمتهما القيمة في أشغال المجلس.

وقد تناول السيد الوزير المنتدب بالعرض الجهود التي بذلتها الوكالة، والتي حققت قفزة نوعية في تنزيل مشروع التقييم المؤسساتي على أرض الواقع ابتداء من هذه السنة باعتبارها هيئة في خدمة المنظومة من أجل التحسين المستمر.

كما أشاد بغنى وبتنوع نقاط جدول الأعمال والذي تضمن:

- تقديم العضوين الجديدين بمجلس الإدارة؛
- المصادقة على محضر اجتماع 13 يناير 2020؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين لدورة 2020؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم المؤسسات؛
- عرض حول حصيلة سنة من المخطط الاستراتيجي للوكالة 2020 – 2024؛
- مشروع ميزانية 2021؛
- مخطط العمل الوطني المتعدد السنوات 2021 – 2023 لتنزيل القانون الإطار رقم 17-51 الخاص بالوكالة؛
- مختلفات.

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANEAQ

بعد المصادقة على محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 13 يناير 2020، تفضل السيد الوزير المنتدب بإعطاء الكلمة للسيد المختار بكور مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين لدورة 2020 والتي شهدت تقييم 355 مسلك ﴿239 مسلك للتعليم العالي العام و116 مسلك للتعليم العالي الخاص﴾ موزعة حسب:

- الحقول المعرفية؛
- شهادات التعليم العالي العام والخاص؛
- نوع الكلب؛
- نتائج الخبرة.

أما فيما يخص التقييم المؤسساتي، فقد أشار السيد المدير إلى أنه بعد صدور معايير الجودة، وإعداد دليل التقييم الذاتي الذي أرسل إلى المؤسسات المقترحة للتقييم، وانعقاد اجتماع اللجنة المختصة لتقييم المؤسسات بتاريخ 11 نونبر 2020، خاضت الوكالة تجربة نموذجية ولأول مرة، همت تقييم مؤسستين من بين 12 مؤسسة باقتراح من رؤساء الجامعات، وهما:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر أكادير، حيث تمت عملية التقييم عن بعد، نظرا لإكراه ظروف الجائحة، وذلك يومي 2 و3 دجنبر 2020.
- والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بجامعة الحسن الأول، حيث تمت زيارة ميدانية للمؤسسة، وذلك يومي 30 نونبر و1 دجنبر 2020.

أما باقي المؤسسات فقد أوضح السيد المدير، أنه سيتم الشروع في تقييمها فور توصل الوكالة بتقارير التقييم الذاتي.

كما أضاف أن عملية التقييم المؤسساتي بالنسبة للدورة الثانية ستشمل مؤسسة عن كل جامعة شريكة وهي:

- الجامعة الأورو متوسطية بفاس؛
- الجامعة الدولية بالرباط؛
- جامعة محمد السادس متعددة التخصصات بمن جرير؛
- جامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة بالرباط؛
- جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء.

حيث سيتم التوصل بتقارير التقييم الذاتي في آواخر شهر دجنبر 2020 أو بداية شهر يناير 2021.

بالنسبة للتقديرات المالية لعملية التقييم المؤسساتي، فقد تفضل السيد المدير بتقديم دراسة مدققة لتقييم الكلفة التي تتطلبها هذه العملية بغض النظر عن حجم المؤسسة، والتي خلصت إلى طرح اقتراحين من أجل تغطية التكاليف:

- تحمل المؤسسة كلفة التقييم مما يستلزم تعديل المقرر المشترك A625/E الخاص بالأجر عن الخدمات؛
- تحمل الفرق من ميزانية الوكالة مما يستلزم تعديل المقرر المشترك 7529/E الخاص بتعويض الخبراء.

كما استرسل في عرض حصيلة السنة الأولى من المخطط الاستراتيجي للوكالة 2020 – 2024، والذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع مجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 13 يناير 2020، والتي همت المشاريع التالية:

- رقمنة الوكالة؛
- التقييم المؤسساتي؛
- نظام خاص بالوكالة لإبرام الصفقات؛
- التعاون والشراكة؛
- مشروع الاتحاد الأوروبي «مشروع التوأمة».

كما قام السيد المدير بعرض البرنامج التقديري لميزانية الوكالة لسنة المالية 2021، وكذا حصر ميزانية سنة 2020. إضافة إلى مخطط العمل الوطني المتعدد السنوات للفترة 2021 – 2023 لتنزيل القانون الإطار رقم 17–51 والذي يهدف إلى تطوير آليات الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي من خلال تعزيز وتطوير النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والرفع من جاذبية وتنافسية المنظومة.

وفي باب مختلفات، وتطبيقا للمقرر رقم 2020/04 المتخذ خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 13 يناير 2020، والذي يقضي بتفويض المجلس صلاحية المصادقة على الاتفاقيات لمدير الوكالة مع إخبار مجلس الإدارة بذلك، وبناء عليه، تم إخبار المجلس باتفاقية التعاون الموقعة بين الوكالة ووكالة مالي لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (AMAQ-SUP).

هذا، وقد تمحور نقاش أعضاء مجلس الإدارة حول النقاط التالية:

- مآل تنزيل مشروع البكالوريوس، ونسبة مسالك التعليم العالي العام التي حصلت على الاعتماد هذه السنة والتي اعتبرها بعض الأعضاء ضئيلة بالمقارنة مع السنة الفارطة مما يستوجب مواكبة حاملي المشاريع في بلورة مسالك التكوين.
- التقييم الداخلي والخارجي في ضوء تنزيل القانون الإطار رقم 51.17.
- إدراج كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ضمن المؤسسات التي ستخضع للتقييم المؤسساتي.

- شفافية مسطرة عملية التقييم، والتفكير في تجديد مسطرة عملية تقييم المسالك مع إعادة النظر في مدة اعتمادها من أجل تفادي مسطرة الاعتماد المرهقة والمكلفة للوكالة وللمؤسسات وللوزارة.
- إشكالية تسمية مستويات مسالك تكوين التعليم العالي الخاص المعتمدة واعتبارها مسالك وطنية خاصة بالنسبة للمؤسسات المعترف بها.
- عملية انتقاء الخبراء وأفق تطوير عملية الخبرة، والحرص على الاستعانة بخبراء تقلدوا مناصب المسؤولية بالمؤسسات والجامعات، وبخبراء أجانب من أجل إعطاء قيمة إضافية وجودة لعملية التقييم.
- مواكبة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في عملية التقييم الداخلي، وإبراز دور التقييم المؤسساتي في تحسين أداء المؤسسات.
- جعل تتبع الخريجين جزء من عملية التقييم المؤسساتي وإشراك الطالب في هذه العملية.
- نشر تقارير الخبرة وإطلاع المهتمين بنتائجها.
- أثر جائحة كورونا على السير العادي للوكالة.
- تم طرح مسألة التخفيض من الأجر عن الخدمات الخاص بتقييم مسالك التكوينات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي الخاص.
- كما أثيرت مسألة صعوبة تعويض مستخدمي الوكالة أثناء مرافقتهم للجان الخبراء عند تقييم المؤسسات، لذلك تم اقتراح إعادة النظر في المقرر المشترك الخاص بتعويض الخبراء بشكل يسمح بإدراج تعويض خاص بهم.
- الرفع من الالتزامات المالية للوكالة والفرضيات التي تم وضعها من أجل بلورة ميزانية الوكالة.

بعد ذلك، أوضح السيد الوزير المنتدب أن ظروف الجائحة، التي ألقت بظلالها على جميع القطاعات، حالت دون تنزيل مشروع البكالوريوس، وأضاف أنه يجب التفكير منذ الآن في وضع ضوابط بيداغوجية لبلورة المسالك الملقنة عن بعد، ومعايير تقييمها.

أما فيما يخص عملية التقييم المؤسساتي التي أقدمت عليها الوكالة، فقد أكد السيد الوزير أن الهدف منها هو تطوير عملية التقييم والمساهمة في نشر ثقافة التقييم والجودة ومواكبة المؤسسات المعنية التي توصلت بدليل التقييم الذاتي وكذا الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي. وسيتم تقديم تقرير مفصل حول هذه العملية فور انتهائها بغية تثمين نقاط القوة والوقوف على مكامن الخلل من أجل تجويد التعليم العالي والبحث العلمي الشيء الذي سينعكس إيجابا على المنظومة بشكل عام وعلى الطالب بشكل خاص.

وبالنسبة لعدم إدراج كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية كمؤسسة ذات ولوج مفتوح ضمن المؤسسات 12 التي تخضع للتقييم المؤسساتي، فقد أكد السيد الوزير أن الاختيار تم باقتراح من رؤساء الجامعات والذي شمل مؤسسات ذات ولوج مفتوح وأخرى ذات ولوج محدود.

ANEAQ

وقد واصل السيد المدير، انه في إطار التواصل مع الجامعات والمؤسسات فقد تم موافاتها بنسخ من دليل التقييم الذاتي وكذا الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، وكذا ملحق الأدلة الخاص بالدليل المرجعي والتي هي متوفرة على الموقع الإلكتروني للوكالة ويمكن تحميلها باللغتين العربية والفرنسية.

أما فيما يخص فيما عملية انتقاء الخبراء، فقد أوضح السيد المدير أنه وفي إطار الاستعدادات لعملية التقييم المؤسساتي فقد تم عقد لقاء للجنة تقييم المؤسسات، بحضور السيد الوزير المنتدب بتاريخ 11 نونبر 2020، وتم وضع معايير انتقاء الخبير، وتحديد لجان الخبراء الذين سيشاركون في هذه التجربة النموذجية.

وأضاف، أن الوكالة واعية بضرورة إشراك خبراء أجانب وخبراء من المحيط السوسيومهني وكذا الطلبة في عملية التقييم لإضفاء الجودة والمصداقية والشفافية على هذه العملية، إلا أن ظروف الجائحة حالت دون ذلك. وباعتبار تجربة التقييم المؤسساتي تجربة نموذجية تم الاقتصار على لجن مكونة من 3 خبراء مشهود لهم بالخبرة والتجربة في عملية التقييم وكفاءتهم المهنية.

بالنسبة لإشكالية تسمية مستويات مسالك تكوين التعليم العالي الخاص المعتمدة التي جاء بها القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي ستجد الحل عند تعديل هذا القانون الذي يعتبر جاهز، والذي يعالج أيضا مسطرة الترخيص والاعتماد، والاعتراف بالنسبة للتعليم العالي الخاص، والاقتصار فقط على الاعتراف بالجامعة أو المؤسسة باعتبارها توفر مسالك معتمدة وآنذاك تكون الشهادات معادلة للدبلوم الوطني.

وبخصوص التقييم الداخلي والخارجي للمنظومة في ضوء تنزيل القانون الإطار رقم 51.17، فإن قراءة المادة 54 من هذا القانون تستدعي نقاشا وتنسيقا مع الهيئة الوطنية للتقييم، ويبقى التقييم الخارجي لمنظومة التربية والتكوين في شموليتها من اختصاص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وجوابا على أثر الجائحة على سير الوكالة، ذكر السيد المدير أن الوكالة منذ انطلاقها سنة 2016 تبنت المقاربة الإلكترونية في جميع مراحل عملية تقييم المسالك. كما عملت على توفير الوسائل اللوجيستيكية الضرورية والمعدات الإلكترونية اللازمة للعمل عن بعد. وبالتالي فإن سير الوكالة وكذا عملية التقييم، خلال فترة الجائحة، لم يتأثر رغم تقليص حضور المستخدمين بالوكالة.

بالنسبة للالتزامات المالية للوكالة فقد أكد السيد المدير أن ضعف النفقات يعزى لمجموعة من العوامل:

- ظروف الجائحة حيث تم الغاء جميع التنقلات الداخلية والخارجية لموظفي وخبراء الوكالة، وكذا التوظيفات الجديدة، إضافة إلى التظاهرات والندوات المخصصة لتكوين الخبراء والموظفين؛

- تغطية بعض النفقات من صرف الوزارة «الماء، الكهرباء، الحراسة،...»؛
- توفير مقر للوكالة من صرف الوزارة منذ انطلاقتها بصفة مؤقتة في انتظار مقر خاص بها؛
- عدم تغطية منظام الوكالة بشكل كامل؛
- عدم تنزيل نظام البكالوريوس وتمديد فترة اعتماد مسالك التكوين كان لها تأثير على الالتزامات المالية المرصودة لعملية الخبرة.
- تأخر في عملية انطلاق التقييم المؤسساتي

وفي الختام، تفضل السيد الوزير المنتدب بالتذكير بالنقاط التي تم تداولها في أشغال المجلس، وكذا دور الوكالة في ترسيخ ثقافة التقييم والجودة لاسيما عن طريق التقييم المؤسساتي، معربا عن أمله في الانخراط الفعلي لجميع الشركاء والذي سيشكل إضافة نوعية لمأسسة التقييم والتتبع المستمر لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد أنهى المجلس أشغاله على الساعة الخامسة والنصف مساء.